مسودة برنامج الحزب الشيوعي العراقي المقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر

ديباجة

1. يطرح الحزب برنامجه في مرحلة تاريخية تشهد تحولات عميقة في النظام الدولي، وتفاقم أزمات الرأسمالية المعاصرة، وتصاعد التنافس والصراعات بين القوى الإمبريالية، وعولمة الاستغلال الطبقي. وتتمثل أبرز سمات المرحلة في الانتقال نحو التعددية القطبية، واتساع التفاوت الاجتماعي، وتسارع الثورة العلمية والتكنولوجية، وتصاعد التحديات البيئية، بما يضع أمام حزبنا وسائر القوى الوطنية الديمقراطية مهام النضال من أجل حماية مصالح العراق وثرواته، وتعزيز قدرته على اتخاذ قراره الوطني المستقل، والسير على طريق تنمية وطنية مستقلة قائمة على الإنتاج والمعرفة والعدالة الاجتماعية.

هوية الحزب ومرجعيته ومبادئه

2. تأسس الحزب الشيوعي العراقي في 31 آذار 1934 ثمرةً لتطور نضال الشعب العراقي وحركته الوطنية والديمقراطية، وهو حزب الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وسائر بنات وأبناء شعبنا من شغيلة اليد والفكر، يضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار، ويكافح من أجل استكمال استقلال البلاد وسيادتها الوطنية، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاشتراكية، ويناهض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكل أشكال الكبت والعسف والقهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3. ويسترشد الحزب في كفاحه، وفي مجمل سياسته وتنظيمه ونشاطه، بالفكر الماركسي، وبدروس التجارب الاشتراكية والتراث الثوري الاشتراكي، وبكل ما هو تقدمي في إرث حضارة وادي الرافدين والحضارة العربية الإسلامية وسائر الحضارات الإنسانية، إلى جانب التراث النضالي والثقافي لأبناء شعبنا بمختلف قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم، ويسعى إلى تجسيد ذلك في الواقع العراقي استناداً إلى دراسة علمية لخصائص المجتمع العراقي وتطوراته.

4. يجمع الحزب بثبات بين القضية الوطنية وقضية الديمقراطية، وينظر إليهما بوصفهما قضية واحدة لا تنفصم، ويرفض جميع أشكال التطرف والتعصب والإرهاب، ويعتمد الأساليب الديمقراطية في معالجة المشكلات الاجتماعية والسياسية.

5. ويتمسك الحزب بخياره الاشتراكي هدفاً استراتيجياً بعيد المدى، يتحقق عبر عملية نضالية تراكمية تنهي الاستغلال بكافة صوره وأشكاله، وترسخ الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وتطور القوى المنتجة، وتشيع قيم الحرية والمساواة والتضامن والكرامة الإنسانية.

6. ويقف ضد جميع أشكال الاستبداد والتسلط السياسي والتمييز على أساس القومية أو العرق أو الدين أو المذهب أو النوع الاجتماعي، ويدافع عن الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية، ودولة القانون والمؤسسات، والتعددية الفكرية والسياسية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص على أساس المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الواقع العراقي وطبيعة المرحلة ومهمتها

7. يرى الحزب أن التحالف الطبقي الذي تقوده شرائح البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية المرتبطة بالمصالح الرأسمالية الخارجية، والذي تكرست هيمنته على البلاد منذ التغيير الذي أعقب الغزو والاحتلال الأمريكي عام 2003، قد اعتمد منظومة المحاصصة الطائفية والإثنية آليةً لإدارة الدولة وإعادة إنتاج هيمنته السياسية والاقتصادية.

8. وقد تبلورت ملامح هذا التحالف خلال العقدين الماضيين عبر فرض نهج ليبرالي جديد قائم على إطلاق السوق المنفلتة، وتقليص دور الدولة، وتعطيل القطاع العام أو خصخصته، وإعادة تشكيل آليات الاستحواذ على الريع النفطي من نمط مركزي إلى نمط محاصصاتي، الأمر الذي عمق التبعية، وأضعف الدولة، ورسخ الفساد، وأعاق التنمية، ووسع الفوارق الاجتماعية.

9. وبذلك أصبح التناقض الرئيسي في هذه المرحلة هو التناقض بين غالبية أبناء وبنات شعبنا وبين التحالف الطبقي الحاكم ومنظومته السياسية وداعميه الإقليميين والدوليين.

10. وينطلق الحزب في رسم برنامجه من قراءة ملموسة لواقع العراق وأزمته البنيوية الشاملة، ومن إدراك لطبيعة المرحلة الراهنة وتناقضاتها ومهامها.

11. وعلى هذا الأساس، يحدد الحزب المهمة المركزية في المرحلة الراهنة بالنضال من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشامل، بما يفضي إلى تفكيك منظومة المحاصصة، وإنهاء التبعية السياسية والاقتصادية، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس ديمقراطية ووطنية.

12. ولتحقيق هذه المهمة، يناضل الحزب من أجل تعميق الوعي بطبيعة الصراع القائم، والاستخدام الخلاق لأشكال النضال السياسي والجماهيري، وبناء جبهة شعبية واسعة تضم أوسع اصطفاف للقوى والطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من منظومة المحاصصة والفساد والنهج الليبرالي التابع، من أجل تحقيق التغيير المنشود وإقامة البديل الوطني الديمقراطي.

13. وانطلاقاً من هذا الواقع، يطرح الحزب برنامجه للتغيير الوطني الديمقراطي، الهادف إلى إعادة بناء الدولة العراقية على أسس المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وإنهاء منظومة المحاصصة الطائفية والإثنية، وبناء اقتصاد وطني منتج، وتوسيع الحقوق والحريات، وتهيئة الشروط اللازمة للتقدم نحو الاشتراكية.

دولة المواطنة المدنية الديمقراطية

14. ومن أجل إقامة دولة المواطنة المدنية الديمقراطية، يناضل الحزب من أجل:

15. بناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية تعزز الهوية الوطنية، وتحفظ السيادة واستقلال القرار الوطني، وتعتمد سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة تقوم على المصالح الوطنية المتبادلة، واحترام القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

16. إنهاء نهج المحاصصة وتقاسم سلطات الدولة ومواردها على أسس طائفية وإثنية، واعتماد مبدأ الأغلبية السياسية في تشكيل الحكومات، وتفكيك شبكات المحسوبية والولاءات، واعتماد معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة في شغل المناصب العامة.

17. مكافحة منظومة الفساد السياسي والمالي والإداري، وتجفيف منابعها، واسترداد الأموال المنهوبة، ومحاسبة المسؤولين عنها، ومنع الإفلات من العقاب.

18. حصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الدستورية، وحظر أي تشكيلات مسلحة خارج إطارها.

دولة القانون والمؤسسات

19. ضمان استقلال السلطة القضائية ونزاهتها، وتعزيز دورها في حماية الدستور وسيادة القانون والحقوق والحريات، وترسيخ استقلال الادعاء العام.

20. تعزيز الرقابة الدستورية والمؤسسية، وتفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب والهيئات المستقلة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

21. تشريع قانون انتخابي عادل، وضمان استقلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وإنهاء تأثير المال السياسي والسلاح والنفوذ الحكومي في العملية الانتخابية، وتفعيل قانون الأحزاب بما يعزز نزاهة الحياة السياسية.

22. مراجعة منظومة العدالة الانتقالية وإحالة جميع ملفاتها إلى القضاء المختص.

الحقوق القومية وحقوق الإنسان

23. إزالة معوقات تنفيذ المواد الدستورية المنظمة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم، واستكمال البناء الاتحادي للدولة، وضمان الحق الدستوري في تشكيل الأقاليم، وتطوير اللامركزية الإدارية والمالية، مع الحفاظ على وحدة الدولة ومركزية الملفات السيادية.

24. الإقرار بحق الشعب الكردي في تقرير المصير وفق إرادته الحرة، وضمان الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان والكلدان السريان الآشوريين والأرمن والإيزيديين والصابئة المندائيين وغيرهم، وصيانة التنوع القومي والديني والثقافي، وحماية حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وإنهاء جميع أشكال التمييز.

25. إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بإحالة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب والإخفاء القسري إلى القضاء المستقل، وتعويض الضحايا، وفي مقدمتهم شهداء وجرحى انتفاضة تشرين.

26. معالجة آثار سياسات التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي والتهجير القسري، وتنفيذ المادة (140) من الدستور، وإنصاف ضحايا الإرهاب والإبادة الجماعية، ولا سيما الإيزيديين، وتأمين عودتهم وإعادة إعمار مناطقهم.

27. على الرغم من استعادة العراق سيادته الرسمية، فإن سيادته الوطنية ما تزال تواجه تحديات ناجمة عن استمرار التدخلات الخارجية، والوجود العسكري الأجنبي، وضعف قدرة الدولة على بسط سلطتها الكاملة على الملفات السيادية، فضلاً عن محاولات الانتقاص من حقوق العراق في موارده الطبيعية، من خلال سياسات وصيغ تعاقدية مجحفة، كعقود المشاركة في الإنتاج أو الأرباح المطروحة للتفاوض من قبل الشركات الأجنبية.

28. وانطلاقاً من ذلك، يعمل الحزب من أجل:

29. تعزيز وعي أبناء شعبنا بأن إنهاء منظومة المحاصصة شرط أساسي لاستكمال السيادة الوطنية وصيانة الثروات الطبيعية.

30. توحيد طاقات شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية من أجل وضع حد للتدخلات الخارجية، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، ورفض جميع أشكال الوصاية على القرار الوطني.

31. تكريس السيادة الوطنية على النفط والغاز والثروات المعدنية، وضمان إدارتها بما يصون ملكيتها العامة ويحقق مصالح الشعب، ورفض أي ترتيبات أو صيغ تعاقدية تنتقص من حقوق العراق السيادية في موارده الطبيعية.

التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

32. يهدف المشروع التغييري للحزب إلى التوظيف الكفء والإدارة الكفؤة للثروات الطبيعية والبشرية، لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، بما يرسخ اقتصاداً وطنياً منتجاً، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة.

الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة

33. يناضل الحزب من أجل:

34. تنويع القاعدة الاقتصادية، والانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي الأحادي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع قائم على الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي.

35. المحافظة على الملكية العامة للثروات الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، ووضع سياسة نفطية اتحادية متكاملة، وتطوير استثمار الثروات المعدنية بما يحقق أعلى منفعة اقتصادية واجتماعية، وبناء القدرات الوطنية، واعتماد صيغ تعاقدية تصون السيادة الوطنية وتسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

36. اعتماد سياسات اقتصادية واستثمارية تعزز الدور التنموي للدولة في توجيه الاقتصاد، وتطوير القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية والطاقة.

37. تطوير قطاع الكهرباء، وتحقيق أمن الطاقة، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

38. إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديثه، والتوسع في الصناعات التحويلية والتكنولوجية، وتعزيز قطاع البناء والتشييد.

39. اعتماد سياسة وطنية للتنمية الزراعية والريفية تحقق الأمن الغذائي، وتنمي الريف، وتدعم الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، وتضمن الإدارة المستدامة للموارد المائية.

40. اعتماد سياسة وطنية لتنمية القطاع السياحي، وتعزيز دوره الاقتصادي والثقافي، وتوفير فرص العمل.

41. تطوير منظومات النقل والاتصالات والبنى التحتية بما يعزز التكامل الاقتصادي الوطني والإقليمي.

42. بناء اقتصاد رقمي وطني، وتطوير صناعة البرمجيات والخدمات الرقمية، ودعم الابتكار والبحث العلمي، ووضع سياسات وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي تحمي الخصوصية والسيادة الرقمية.

43. حماية البيئة، ومواجهة آثار التغير المناخي والتصحر والتلوث، والحفاظ على التنوع البيئي والثروات الطبيعية.

القطاع العام والشراكة التنموية

44. يرى الحزب أن القطاع العام يشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والملكية الاجتماعية، ولا سيما في بلد ريعي يمتلك ثرواته النفطية وأصوله الاستراتيجية. وقد تعرض هذا القطاع للإضعاف والتشويه بفعل المحاصصة والفساد والتعيينات الزبائنية.

45. ولذلك، يناضل الحزب من أجل:

46. إعادة بناء القطاع العام وإصلاحه اقتصادياً وإدارياً، وفق معايير الكفاءة والنزاهة والشفافية، وتمكينه من أداء دوره في قيادة التنمية.

47. تعزيز التكامل بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص الوطني المنتج، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية الكفيلة بتطويرها.

48. المحافظة على الملكية العامة للأصول والبنى التحتية الاستراتيجية، ولا سيما في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والخدمات الأساسية.

العدالة الاجتماعية

49. أدت السياسات النيوليبرالية التي انتهجها التحالف الطبقي الحاكم، ووصفات المؤسسات المالية الدولية، إلى تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي، واتساع الفوارق الاجتماعية، وتراجع الخدمات العامة، وتنامي الاحتكارات.

50. وانطلاقاً من سعي الحزب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه يناضل من أجل:

51. إعادة التوزيع العادل لثروات البلاد بما يضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات.

52. ضمان الحق في خدمات أساسية جيدة ومتاحة للجميع، ولا سيما التعليم والصحة والسكن والكهرباء والماء والنقل.

53. اعتماد سياسات عادلة للأجور والضرائب والحماية الاجتماعية، ومكافحة البطالة، ولا سيما بين الشباب.

54. رفض خصخصة الثروات الطبيعية والأصول والبنى التحتية والخدمات الأساسية، ومقاومة السياسات التي تجعل الخصخصة وآليات السوق الحل الوحيد لمشكلات التنمية.

55. ضمان حق المواطنين في الوصول إلى خدمات الاتصالات والإنترنت بأسعار عادلة وجودة مناسبة.

حقوق العمال والشغيلة

56. أدت السياسات الاقتصادية التي أعقبت عام 2003، وما رافقها من إطلاق السوق المنفلتة، وإضعاف القطاع العام، وتراجع الإنتاج الوطني، إلى تقليص دور الطبقة العاملة، واتساع البطالة والعمل غير المنظم، الأمر الذي أضعف الحركة النقابية وألحق أضراراً كبيرة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال والشغيلة.

57. وفي هذا الجانب، يناضل الحزب من أجل:

58. حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وضمان التطبيق الفعلي لقانون العمل النافذ، وتعزيز تمثيلهم في إدارة المؤسسات الاقتصادية.

59. استكمال منظومة الضمان الاجتماعي والصحي الشامل.

60. إلغاء التشريعات المقيدة للحريات النقابية، وضمان استقلال الحركة النقابية، وحق العمال وسائر الشغيلة في التنظيم النقابي في جميع القطاعات.

61. ضمان حق العمال في الإضراب والتظاهر والاعتصام دفاعاً عن حقوقهم.

62. حماية حقوق العاملين في القطاع غير المنظم والفئات المهمشة، ولا سيما العمال الزراعيين، وشمولهم بالضمان الاجتماعي والصحي.

63. ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع فرص مشاركتهم في مختلف القطاعات الإنتاجية، وتوفير الدعم اللازم لهم.

64. تنظيم العمالة الأجنبية بما ينسجم مع متطلبات التنمية، ويكفل حقوق العاملين ويمنع استغلالهم.

65. ضمان تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية في جميع مواقع العمل.

66. دعم وحدة الحركة النقابية وتنسيق عملها على أسس ديمقراطية، مع احترام استقلاليتها.

التربية والتعليم والبحث العلمي

67. يعد الحزب التعليم حقاً أساسياً كفله الدستور ومواثيق حقوق الإنسان، وتتعاظم أهميته في عصر تتسارع فيه التطورات العلمية والتكنولوجية، وتغدو المعرفة فيه قوة رئيسية للإنتاج والتنمية. غير أن التعليم في العراق يشهد تراجعاً في مستواه، وتخلفاً في منظومته ومناهجه وطرائق تدريسه، ونقصاً حاداً في الأبنية المدرسية، وتدهوراً في التعليم الحكومي، واتساعاً في التعليم الخاص المرتفع الكلفة، بما يحد من تكافؤ الفرص ويؤدي إلى تفاقم التسرب الدراسي والأمية.

68. وانطلاقاً من ذلك، يناضل الحزب من أجل:

69. إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية، وزيادة الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي بما ينسجم مع متطلبات التنمية.

70. اعتماد فلسفة تربوية تعزز قيم المواطنة والفكر التنويري والتسامح، وتنمي التفكير النقدي والإبداعي.

71. تحديث المناهج وطرائق التدريس، وتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وربط التعليم باحتياجات التنمية وسوق العمل.

72. معالجة أزمة الأبنية المدرسية، وإدراج رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي، وجعل إكمال المرحلة المتوسطة الحد الأدنى للتعليم الإلزامي، والحد من الهدر في الموارد البشرية.

73. مكافحة التسرب الدراسي والأمية، وضمان تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد لجميع المواطنين.

74. صيانة استقلال الجامعات والمعاهد وحرمة حرمها الجامعي، وتعزيز استقلالها الأكاديمي والإداري، وإشاعة الحريات الأكاديمية والديمقراطية فيها.

75. تطوير البحث العلمي والابتكار، وربط البحوث والأطاريح العلمية باحتياجات الاقتصاد والمجتمع، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة والقطاعين العام والخاص.

76. اعتماد الكفاءة وتكافؤ الفرص أساساً للمنح والبعثات والزمالات، بعيداً عن أي تمييز طائفي أو قومي أو حزبي.

77. إيقاف التوسع في الجامعات الأهلية، وتوحيد معايير القبول وضمان الجودة فيها مع الجامعات الحكومية، وإعادة تقييمها دورياً.

الصحة

78. يناضل الحزب من أجل:

79. ضمان الرعاية الصحية المجانية والشاملة للجميع، والارتقاء بجودة خدماتها، وتطوير الطب الوقائي، ورعاية الأمومة والطفولة، والصحة المدرسية.

80. بناء منظومة ضمان صحي حديثة، وتطوير تشريعاتها، واعتماد آليات عادلة ومستدامة لتمويلها.

81. توسيع شبكة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وتطوير شبكة العيادات الشعبية وعيادات التأمين الصحي، وتفعيل البطاقة الدوائية لمرضى الأمراض المزمنة، وضمان توفير أدويتهم، وتعزيز الرقابة الصحية.

82. تأمين الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

83. تنظيم أجور الفحص والتشخيص والعلاج في القطاع الخاص، وتعزيز الرقابة على جودة خدماته، وضمان التزامه بالمعايير المهنية.

84. مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية عبر برامج الوقاية والعلاج والتأهيل، وتشديد الإجراءات القانونية بحق مروجيها.

85. دعم الصناعة الدوائية الوطنية في القطاعين العام والخاص، وتشجيع البحث والتطوير الدوائي، وحماية الإنتاج الوطني، ومكافحة تداول الأدوية غير المرخصة أو المغشوشة.

86. ضمان حقوق العاملين في القطاع الصحي، وتحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية، ودعم نقاباتهم وجمعياتهم.

87. إقرار سياسة وطنية للأمن الصحي والدوائي والغذائي، وتعزيز الجاهزية لمواجهة الأوبئة والكوارث الصحية.

السكن والإسكان

88. لا تتمتع شرائح واسعة من الفقراء وذوي الدخل المحدود في العراق بسكن ملائم، فيما تتحمل أعداد كبيرة من الأسر أعباء إيجارات تستنزف نسبة مرتفعة من دخولها. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نحو 8-10 في المائة من السكان يقيمون في أكثر من 4600 تجمع سكني عشوائي موزع على مختلف المحافظات، منها أكثر من ألف تجمع في بغداد. كما لم تسهم المجمعات السكنية التي أُنشئت ضمن مشاريع الاستثمار العقاري في معالجة أزمة السكن، بسبب ارتفاع أسعار وحداتها، رغم حصول العديد من المستثمرين على أراضٍ وتسهيلات كبيرة، مما جعلها متاحة أساساً لذوي الدخول المرتفعة والمضاربين العقاريين.

89. ويعد الحزب السكن اللائق حقاً دستورياً وأحد مقومات العدالة الاجتماعية، ويضع ضمان هذا الحق في مقدمة أولوياته، ويناضل من أجل:

90. ضمان حق كل أسرة في السكن اللائق، وتوفير السكن المدعوم للفقراء وذوي الدخل المحدود.

91. اعتماد استراتيجية وطنية للإسكان تجمع بين بناء المجمعات السكنية، والإسكان الاجتماعي، وتوفير قروض عقارية ميسرة للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل.

92. توفير الأراضي المخدومة وتوزيعها وفق تخطيط عمراني مستدام وبأسعار مدعومة، ومنع احتكار الأراضي، ولا سيما العامة منها، والحد من المضاربة العقارية.

93. تنظيم سوق العقارات والإيجارات بما يحقق التوازن بين حقوق المالكين والمستأجرين، ويحد من الاحتكار والمضاربة.

94. إخضاع منح إجازات الاستثمار للمشاريع السكنية لرقابة صارمة، وربطها بتحقيق أهداف السياسة الإسكانية، وتشجيع التوسع العمراني المخطط خارج مراكز المدن.

95. معالجة أوضاع التجمعات السكنية العشوائية، وتطويرها أو إعادة إسكان سكانها بما يحفظ حقوقهم وكرامتهم.

96. اعتماد معايير الاستدامة وكفاءة استخدام الطاقة والبنى التحتية الحديثة في مشاريع الإسكان الجديدة.

97. ضمان الحماية القانونية للمستأجرين، ودعم تشكيل جمعياتهم أو منظماتهم للدفاع عن مصالحهم.

حماية حقوق المرأة والطفل وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين

98. شهدت أوضاع المرأة العراقية تراجعاً ملحوظاً، ولا سيما على الصعيدين التشريعي والاقتصادي، نتيجة تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 بموجب القانون رقم (1) لسنة 2025، واستمرار انخفاض مشاركتها في النشاط الاقتصادي، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركتها في القوى العاملة 10-13 في المائة، وينظر الحزب إلى النضال من أجل المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من نضاله الوطني الديمقراطي والاجتماعي، ويعد حماية حقوق الطفل ركناً أساسياً من مشروعه لبناء مجتمع ديمقراطي عادل، ويناضل الحزب من أجل:

99. تطوير الإطار التشريعي

100. إلغاء التعديل الوارد في القانون رقم (1) لسنة 2025، واعتماد قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959، وتعديل المادة (57) ما يحقق الحضانة المشتركة ويكفل مصلحة الطفل الفضلى.

101. مراجعة التشريعات النافذة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان انسجامها مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، بما لا يتعارض مع سيادته الدستورية.

102. تشريع قانون لحماية الطفولة يجرم عمالة الأطفال والاتجار بهم، ويكفل حمايتهم من العنف.

103. تشريع قانون لمكافحة العنف الأسري.

104. السياسات العامة

105. اعتماد سياسات لتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.

106. اعتماد سياسات تكفل المساواة بين الجنسين في فرص العمل والأجور والضمان الاجتماعي، وحماية المرأة من التمييز والتحرش والاستغلال.

107. توسيع خدمات الحضانة ورياض الأطفال، وتحسين أوضاع النساء، ولا سيما ذوات الإعاقة، وكبيرات السن، والمعيلات لأسرهن.

108. اعتماد برامج خاصة لتمكين المرأة الريفية، وتطوير تعليمها ومهاراتها، وإشراكها في المشاريع الإنتاجية والزراعية والتعاونية.

109. اعتماد برامج متكاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والاتجار بالنساء والفتيات، وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، وتوفير الحماية والدعم القانوني والاجتماعي والنفسي للضحايا.

110. ضمان التعليم الإلزامي، ومكافحة الأمية والتسرب المدرسي، وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لجميع الأطفال، ولا سيما الأيتام وذوي الإعاقة وأبناء الأسر الفقيرة والمشردة.

الحقوق والضمانات

111. ضمان المشاركة الفعلية للمرأة في مواقع صنع القرار، بما يحقق المساواة بين الجنسين، ويكفل تمثيلاً لا يقل عن 25 في المائة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيئات المستقلة.

112. دعم نضال النساء في مواقع العمل والنقابات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وضمان حمايتهن من جميع أشكال التمييز والانتهاك.

113. حماية الأطفال من الزواج المبكر ومن جميع أشكال العنف والاستغلال والتمييز، بما في ذلك الاستغلال والابتزاز الإلكتروني، وإنصاف الضحايا وإعادة تأهيلهم.

الشباب والطلبة

114. يعد الشباب الثروة البشرية الأهم في المجتمع، والقوة المحركة للتغيير والتقدم وبناء عراق المواطنة المدني الديمقراطي. ويرى الحزب أن تمكينهم في مجالات التعليم والعمل والثقافة والابتكار، وضمان مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة وصنع القرار، يشكلان شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، ويناضل الحزب من أجل:

أولاً: التمكين الاقتصادي والمعرفي

115. الارتقاء بدور الشباب والطلبة، وتنمية قدراتهم ومواهبهم، وتوظيف طاقاتهم، مع إيلاء اهتمام خاص بالشباب من العمال والفلاحين والفئات الأكثر هشاشة.

116. مكافحة البطالة بين الشباب، وتوسيع فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والابتكارية، وتطوير برامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني بما ينسجم مع احتياجات التنمية وسوق العمل.

117. توفير بيئة داعمة للإبداع والابتكار والتحول الرقمي، وتمكين المبتكرين والباحثين الشباب من الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا.

118. اعتماد سياسات تحد من هجرة الشباب والكفاءات، وتوفر لهم فرص العمل والإبداع والمشاركة الكريمة داخل الوطن.

ثانياً: المشاركة والحقوق الديمقراطية

119. تمكين الشباب من المشاركة في صنع القرار، وتشكيل مجالس شبابية منتخبة على المستويين المحلي والوطني، ذوات دور استشاري فاعل، وإقرار التشريعات التي تعزز مشاركتهم في الحياة العامة.

120. ضمان حرية النشاط الطلابي والشبابي، وانتخاب المجالس الطلابية بحرية واستقلالية، وتشريع القوانين التي تكفل استقلال المنظمات الشبابية والطلابية، وإلغاء القيود المفروضة على نشاطها، وإلغاء قرارات استثمار مراكز الشباب والرياضة.

121. احترام استقلالية المؤسسات التعليمية والشبابية، وحمايتها من التسييس الطائفي والحزبي الضيق والعسكرة، وإبعادها عن النشاطات الحزبية والعسكرية المباشرة.

ثالثاً: التنمية الثقافية والاجتماعية

122. نشر قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة والثقافة التنويرية، وتعزيز روح المبادرة والعمل الجماعي، ومواجهة الطائفية والعنصرية والتطرف وخطابات الكراهية.

123. تشجيع العمل التطوعي والمبادرات الشبابية، وإشراك الشباب في برامج التنمية المحلية وحماية البيئة والعمل الثقافي والاجتماعي.

124. تطوير نظام المنح والإعانات الطلابية، وتحسين الأقسام الداخلية والخدمات الجامعية، وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية تكفل تكافؤ الفرص وتمكن الطلبة من إكمال دراستهم.

125. توسيع البنى التحتية الرياضية والثقافية والترفيهية، ودعم الأندية والمراكز الرياضية والثقافية العامة، بما يتيح للشباب تنمية قدراتهم وإبداعاتهم.

126. الاهتمام بالصحة النفسية للشباب، وتوسيع خدمات الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية والشبابية.

الثقافة والإعلام والمجتمع المدني والرياضة

127. تعد الثقافة والإعلام والمجتمع المدني والرياضة ركائز أساسية لبناء الإنسان، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما يشكل المجال الفكري والثقافي ميداناً رئيساً لترسيخ الفكر التنويري والعقلاني في مواجهة الطائفية والتطرف والتضليل وخطابات الكراهية. وانطلاقاً من ذلك، يناضل الحزب من أجل:

الثقافة والإعلام

128. تبني مشروع ثقافي وطني ديمقراطي وإنساني يعزز الهوية الوطنية الجامعة، ويحترم التعددية الثقافية والفكرية، وينفتح على منجزات الثقافة الإنسانية.

129. نشر الثقافة العلمية والعقلانية، وتشجيع القراءة والبحث والابتكار، وترسيخ التفكير النقدي، ومواجهة الخرافة والتعصب والتضليل.

130. تأسيس مجلس أعلى للثقافة يتولى رسم السياسات الثقافية، وصون استقلال العمل الثقافي، وحماية التراث المادي وغير المادي، وتطوير البنى التحتية الثقافية، ودعم الإبداع والفنون والبحث الفكري

131. دعم الصناعات الثقافية والإبداعية، وتشجيع الإنتاج الأدبي والفني والسينمائي والمسرحي، ورعاية المبدعين الشباب.

132. تعزيز التواصل مع المثقفين العراقيين في المهجر، والاستفادة من خبراتهم وإسهاماتهم، وتيسير مشاركتهم في التنمية، وتشجيع عودتهم.

133. حماية الآثار والتراث الحضاري العراقي، واستعادة الآثار المنهوبة، وصيانة المواقع الأثرية، وربطها بالتنمية الثقافية والسياحية.

134. ضمان حرية الرأي والتعبير والنشر، وحق الوصول إلى المعلومات، ومراجعة التشريعات بما ينسجم مع الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

135. حماية الصحفيين والإعلاميين، وضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية والتقاعدية، ومكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحقهم.

136. صون استقلال وسائل الإعلام العامة والخاصة، وضمان حياد شبكة الإعلام العراقي واستقلالها المهني، ومنع احتكار وسائل الإعلام أو توظيفها لأغراض حزبية أو طائفية.

137. دعم الإعلام المهني المستقل، وتعزيز الثقافة الرقمية، ومكافحة التضليل الإعلامي وخطابات الكراهية، بما يحترم حرية التعبير وسيادة القانون.

138. ضمان حرية الإنترنت والحقوق الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، وتطوير المحتوى الرقمي والثقافي العراقي، وتوسيع فرص الوصول إلى المعرفة والتقنيات الحديثة.

139. تشريع قانون يكفل حرية تأسيس نقابات واتحادات الإعلاميين واستقلالها، وصيانة حقوق أعضائها.

المجتمع المدني

140. ضمان حرية منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والجمعيات واستقلالها، وتمكينها من أداء دورها في التنمية والرقابة المجتمعية.

141. توفير بيئة قانونية وإدارية ومالية داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني، مع ضمان الشفافية في مصادر تمويلها بما لا يمس استقلاليتها.

142. تعزيز ثقافة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية، وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

الرياضة

143. تحويل شعار» الرياضة للجميع «إلى سياسة وطنية تعزز الصحة العامة والاندماج الاجتماعي والهوية الوطنية.

144. تطوير البنية التحتية الرياضية في جميع المحافظات، وتوفير الملاعب والمنشآت والكوادر الفنية، ودعم الاتحادات والأندية الرياضية.

145. توسيع الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية، والرياضة النسوية، ورياضة ذوي الإعاقة، والفرق الشعبية، وتوفير فرص متكافئة لممارستها.

146. رعاية المواهب الرياضية، والاستفادة من خبرات الرياضيين العراقيين في المهجر، ودعم مساهمتهم في تطوير الحركة الرياضية الوطنية.

147. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في المؤسسات الرياضية، ومكافحة الفساد، وضمان استقلال الحركة الرياضية.

العلاقات الدولية والتضامن الأممي

148. ينطلق الحزب في رؤيته للعلاقات الدولية من مبادئ التضامن الأممي مع الشعوب وقوى التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم والسلام، في نضالها ضد الهيمنة الإمبريالية والاستعمار الجديد والظلم والاستبداد والاستغلال، ومن احترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتعاون الدولي القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة، والسلم العالمي والعدالة الاجتماعية.

العلاقات الدولية والإقليمية

149. يناضل الحزب من أجل:

150. تعزيز التعاون والتكامل مع الدول العربية، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل جميع حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق اللاجئين في العودة وفق قرارات الشرعية الدولية، ورفض الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري وسياسات التطبيع التي تنتقص من هذه الحقوق.

151. تطوير العلاقات مع دول الجوار وبلدان المنطقة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ويحفظ سيادتها على مواردها الوطنية.

152. الإسهام في بناء نظام دولي أكثر عدالة وديمقراطية، يقوم على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتعددية في العلاقات الدولية، ورفض الهيمنة والإملاءات والتدخل في شؤون الدول ونهب ثروات الشعوب.

153. العمل من أجل حماية السلم والأمن الدوليين، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ونزع السلاح النووي وسائر أسلحة الدمار الشامل، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط منها.

154. دعم إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتعزيز دورها، بما يسهم في دمقرطة العلاقات الدولية، وتوسيع مشاركة الدول النامية في صنع القرار الدولي، وتعزيز فاعلية القانون الدولي.

155. دعم الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ وحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي، وضمان الاستخدام المسؤول والمنصف للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بما يخدم الإنسانية.

التضامن الأممي

156. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال والعدوان، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

157. تعزيز التعاون والتنسيق مع الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار والديمقراطية والتقدم في العالم، ودعم نضالها من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام، ومناهضة الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والفاشية والتوسع والاحتلال.

158. التضامن مع الشعوب وقواها الديمقراطية والتقدمية في نضالها ضد الاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب والتطرف، ومن أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

159. تعزيز التعاون بين الأحزاب والقوى اليسارية والتقدمية والحركات الاجتماعية الديمقراطية، بما يسهم في مواجهة اليمين المتطرف والفاشية والعنصرية، والدفاع عن حقوق العمال والنساء والشباب، وحماية البيئة، وترسيخ السلام العالمي.

الخاتمة

160. يتوجه الحزب إلى جماهير شعبنا، وإلى الشيوعيين وأصدقائهم وحلفائهم، وإلى جميع الساعين إلى إنهاء منظومة المحاصصة والفساد، للعمل المشترك، وتوحيد الطاقات، وتوسيع الحراك الجماهيري والمطلبي، وبناء جبهة وطنية ديمقراطية واسعة، قادرة على تغيير موازين القوى وفتح الطريق أمام البديل الوطني الديمقراطي، القائم على دولة المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

161. ويؤكد الحزب أن تحقيق هذا البديل يستند إلى إرادة المواطنين والمواطنات، ونضالهم الديمقراطي المنظم، وتوحيد قوى التغيير الوطنية والديمقراطية والتقدمية، دفاعاً عن استقلال العراق وسيادته، وصون ثرواته، وبناء دولة مدنية ديمقراطية تكفل الحرية والكرامة والعيش الكريم لجميع أبنائه.

162. ويعاهد الحزب أبناء شعبه أن يبقى وفياً لمبادئه، وحزباً للأمل والعمل والتجديد، وللكادحين والمثقفين وسائر القوى المنتجة، وفي طليعة المناضلين من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، واضعاً الاشتراكية أفقاً تاريخياً لتطور المجتمع، من أجل عراق حر، وشعب سعيد، ودولة مدنية ديمقراطية عادلة ينعم أبناؤها بالكرامة والازدهار.

- انتهى –